ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Fadel Jawid Adai Al-Jawdhar

Directorate General of Education of Al-Qadisah Governorate

Email:
Fadelaljubouri994@gmail.com

Keywords:

Geopolitical analysis, international system, classical geopolitics, globalization

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 28.Febr.2025

Accepted 19.Mar.2025

Published 10.May.2025

Geopolitical analysis of the return of international system to classical geopolitics in the 21st century and the decline of globalization.

A B S T R A C T

There is no doubt that the international system does not continue on one approach and one pace, but rather it is subject to global transformations and events during its various stages of development, and each time period has its own laws and strategies imposed by the type of international relations and interactions that govern its prevailing international system. Among the laws of multipolarity that prevailed in the world during the eighteenth and nineteenth centuries and the first half of the twentieth century,and the fierce competition and armed conflicts that accompanied it between the major international powers to expand areas of influence and control, passing through the laws of bipolarity during the Cold War, arriving at the proposals and strategies of globalization that invaded the world in the phase of the unipolar system and the dominant power claiming global leadership, and then returning again at the beginning of the twenty-first century to the multipolar system.After the rise of international powers that became competitors to the dominant power in world leadership, which brought to mind images of fierce competition and international conflict to obtain colonies and share areas of influence between competing powers. Each period of time has geopolitical analyses and theories, conducted and formulated by geopolitical analysts that are consistent with the nature of that period, and in a way that serves the interests of countries and their strategic goals.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol59.Iss1.4299

تحليل جغرافي سياسي لعودة النظام الدولي الى الجيوبوليتيك الكلاسيكية في القرن الحادي والعشرين و تراجع العولمة

م.د. فاضل جويد عداي الجوذري
المديرية العامة لتربية محافظة القادسية

المستخلص

لاشك ان النظام الدولي لا يستمر على نهج واحد ووتيرة واحدة، وانما تنتابه تحولات واحداث عالمية خلال مراحل تطوره المختلفة، ولكل مرحلة زمنية قوانينها و استراتيجياتها تفرضها نوعية العلاقات والتفاعلات الدولية ، التي تحكم نظامها الدولي السائد . ومن قوانين التعددية القطبية التي سادت العالم خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، وما رافقتها من تنافس شديد وصراعات مسلحة بين القوى الدولية الكبرى لتوسيع مناطق النفوذ ولسيطرة ، مرورا بقوانين الثنائية القطبية خلال مرحلة الحرب الباردة ، وصولاً الى طروحات واستراتيجيات . العولمة التي غزت العالم في مرحلة النظام الاحادي القطبية وتزعم القوة المسيطرة الريادة العالمية ، ومن ثم العودة من جديد مع بداية القرن الحادي والعشرين الى نظام التعددية القطبية ، بعد صعود قوى دولية اصبحت منافسة للقوة المسيطرة على قيادة العالم، التي اعادت الى الاذهان صور التنافس الشديد والصراع الدولي من أجل الحصول على المستعمرات وتقاسم مناطق النفوذ بين القوى المتنافسة . وتحظى كل مرحلة زمنية بتحليلات ونظريات جيوسياسية، يجريها ويصيغها المحللين الجيوبوليتيكيين تتفق و طبيعة تلك المرحلة ، و بما يخدم مصالح الدول و اهدافها الاستراتيجية .

الكلمات المفتاحية : التحليل الجيوبوليتيكي ، النظام الدولي ، الجيوبوليتيك الكلاسيكية ، العولمة

المقدمة

ان التحول الى النظام الدولي المتعدد الاقطاب، ولد بيئة دولية غير مستقرة ومليئة بالمخاطر، بسبب تفجر الصراعات ونشوب حروب الهيمنة بين القوى الدولية والاقليمية الصاعدة، لذلك يرى الجيوبوليتيكيين المعاصرين ان علم الجيوبوليتيك اصبح ضروري من جديد، لأنه العلم المعني بربط الخصائص الجغرافية باستراتيجيات الدول الخارجية، التي بضوئها يتحدد سلوكها الخارجي الذي تتبناه في المجتمع الدولي ، فضلا عن اهميته في تحليل الخصائص الجغرافية للدول والاقاليم الخارجية، حتى يتم صياغة الاستراتيجيات والنظريات التي تهتم بالحفاظ على مصالح الدول . ومن هنا جاء اتهام الكثيرين لهذا العلم على انه يرتبط بصور التنافس والصراعات المسلحة وحروب الهيمنة والنفوذ ، ولكنه مع ذلك يعد ضروري لرسم استراتيجية الدول الخارجية مهما كانت درجة قوقها، بسبب ما يفرزه من تحليلات وحقائق تستطيع على ضوئها تحديد علاقاتها الخارجية بما يخدم مصالحها .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :

١. ما هي الجيوبوليتيك الكلاسيكية ؟ ولماذا تزايد الاهتمام بها كمقوم مؤثر في العلاقات الدولية في مرحلة التعددية القطبية التي سادت العالم قبل نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ ؟
٢. هل تاثرت الجيوبوليتيك الكلاسيكية بطروحات العولمة التي القت بظلالها على العالم خلال مرحلة نظام القطب الواحد؟
٣. ما هي المقومات التي ادت الى عودة الجيوبوليتيك الكلاسيكية وتراجع العولمة مع بداية القرن الحادي والعشرين ، التي اسهمت بعودة الاهتمام بالتحليلات الجيوبوليتيكية التي تعتمد على دراسة الحقائق الجغرافية القابعة خلف القرارات السياسية الخارجية ؟

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من الاجابة المبدئية على تساؤلات البحث وكما يأتي :.

١. الجيوبوليتيك الكلاسيكية هو العلم الذي يهتم بدراسة الارض التي تحدد سياسة الدولة الخارجية، وقد برز هذا العلم بصورة اكثر وضوح خلال مرحلة التنافس الدولي والصراعات العسكرية قبل نهاية الحرب الباردة ، اذا استفادت منه القوة المتنافسة في تحليل مقوماتها الجغرافية لتطوير قوتها التي تنعكس على طموحاتها التوسعية ، فضلا عن تحليل الخصائص الجغرافية للمناطق والاقاليم الخارجية.

٢. نتيجة لغياب المنافسة في مرحلة القطبية الواحدة، بعد تفوق الولايات المتحدة الامريكية بمقومات القوة وتزعمها العالم، وادارتها للشؤون الدولية بما يخدم اهدافها، تراجعت كثيراً الدراسات الجيوبوليتيكية بعد ان برزت الى السطح طروحات العولمة.

٣. سرعان ما عادت الدراسات الجيوبوليتيكية كعوامل لها تأثيرها الواضح في العلاقات الدولية مع بداية الالفية الجديدة، وذلك لأهميتها في تحليل الخصائص الجغرافية التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، في ظل عودة التنافس الدولي لأجل توسيع مناطق النفود والسيطرة.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح ماهية الدراسات الجيوبوليتيكية ، والأسس التي اعتمدت عليها ، واهميتها في تحديد ورسم التفاعلات الدولية ، وما تخللها من استراتيجيات ونظريات جيوسياسية وضعها الجيوبوليتيكيين الكلاسك، التي تمثل وجهات نظرهم بما يخدم مصالح القوى الدولية في النظام الدولي المتعدد الاقطاب قبل تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١. وتوضيح عوامل دعوة الجيوبوليتيكيين المعاصرين للرجوع لهذه الدراسات وبروز اهميتها من جديد كعوامل مؤثرة في العلاقات الدولية.

اهمية البحث :

تشكل التحليلات الجيوبولتيكية اهمية كبيرة لكل مرحلة من مراحل النظام الدولي ، ولكل مرحلة من النظام الدولي تحليلاتها الجيوبوليتيكية الخاصة بها، التي تتمخض عنها النظريات الجيوسياسية التي تخدم مصالح الدول في تلك المرحلة ، التي يضعها علماء الجيوبوليتيك ، لذلك تاتي أهمية هذا البحث كونه يهتم بدراسة التحليلات والنظريات الجيوبوليتيكية التي مرت على النظام الدولي منذ التعددية القطبية التي سادت العالم قبل العولمة والى النظام الدولي في الوقت الحاضر ، وبيان الاسباب التي ادت الى عودة التحليلات الجيوبوليتيكية الى الجيوبوليتيك الكلاسيكية في النظام الدولي الحالي .

حدود البحث :

تتمثل الحدود المكانية للبحث بدراسة التحليلات الجيوبوليتيكية والنظريات التي تمخضت عنها لعلماء الجيوبوليتيك العالميين التي مربها النظام الدولي، في حين تمثلت الحدود الزمانية له بالمراحل الثلاث الرئيسة التي مر بها النظام الدولي ، بدءا من مرحلة التنافس الدولي التي سادت العالم قبل الحرب العالمية الاولى ، وخلال مرحلة ما بين الحربين ، والحرب العالمية الثانية ، وخلال مرحلة الحرب الباردة . ثم المرحلة الثانية التي بدأت بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١، ودخول النظام الدولي في مرحلة القطبية الواحدة . والمرحلة الثالثة مع بداية الالفية الجديدة التي شهدت بروز قوى دولية اصبحت منافسة لتفرد القوة المسيطرة ، التي مازال العالم يشهدها في الوقت الحاضر .

المبحث الاول :تزايد الاهتمام بالدراسات الجيوبوليتيكية كاداة مؤثرة بالعلاقات الدولية

الجيوبوليتيك هو مصطلح يوناني الاصل متكون من دمج كلمتين (Geo) وتعني الجغرافية ، و (Politic) وتعني السياسة ، وهو بهذا علم السياسة في ضوء الرقعة الارضية ، اي هو العلم الذي يهتم بدراسة وتحليل تأثير الخصائص الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة ، او على السلوك السياسي الذي تتبناه الدولة في المجتمع الدولي (Gohen,2003,33) .

ويعد السويدي رودولف كيلين (Rudolf Kjellen) أول من استخدام مصطلح الجيوبوليتيك وكان ذلك عام ١٩٠٥ في كتابه المعروف (الدولة مظهر من مظاهر الحياة) ، وهو يرى بضرورة جعل الخصائص الجغرافية في خدمة الدولة (Zoop,1985,92) ، اي دراسة وتحليل الخصائص الجغرافية للدولة المؤثرة في قوتها ، كالمساحة والسكان والتربة والثقافة والاقتصاد والحكم وغيرها (محبوب ، ٢٠٢٠، ٣٩) .

وقد برز علم الجيوبوليتيك بصورة اكثر وضوح خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ولاسيما في الثلاثينيات من القرن الماضي، فقد طور مفكري وعلماء الجيوبوليتيك اهداف هذا العلم ، التي تجاوزت بتشعباتها وتحليلاتها معناه الاصلي، وأصبح يرتبط بأهداف السياسة الخارجية للدول الامبريالية المبنية على التوسع والسيطرة ، فقد اهتمت التحليلات الجيوبوليتيكة بدراسة الخصائص الجغرافية للدول النامية والضعيفة من أجل توفير المجال الحيوي لها، بسبب الطبيعة التنافسية بين القوى الدولية العظمى في تلك المرحلة ، اذ سعت كل منها للسيطرة وتوسيع مناطق نفوذها في مناطق مختلفة من العالم، التي مثلت الاهداف الاستراتيجية المحورية لها في سبيل المحافظة على مراكز قوتها العالمية (طي ،٢٠١٩، ١٧) .

فقد ارادت المانيا توسيع مناطق نفوذها والسيطرة على غرب و وسط أوربا وأفريقيا ، وتحطيم القوتين الكبيرتين في تلك المرحلة المتمثلتين في انكلترا وفرنسا، واستعادة زعامتها للعالم التي فقدتها بسبب هزيمتها في الحرب العالمية الاولى، وفقدان مستعمراتها فيما وراء البحار وجزء من اراضيها لصالح الدول المنتصرة في الحرب، فضلا عن العقوبات الدولية التي فرضتها عليها ، لذلك يعد الالمان اول من اهتم بعلم الجيوبوليتيك، وهم أول من استخدمه في رسم السياسة الخارجية لدولتهم، وذلك عن طريق الاهتمام بالدراسات الجغرافية من اجل التعرف بصورة اكثر دقة عن الخصائص الجغرافية لكل منطقة بالعالم، ومن أجل ذلك استحدثت المانيا مدرسة لعلم الجيوبوليتيك (١٩٢٤–١٩٤٥) برئاسة كارل هوسهوفر (Karle Hawshofer)، وسرعان ما اصبحت هذه المدرسة المركز الذي تولى رسم السياسة الخارجية للدولة في ضوء المقومات الجغرافية، وقد مثل الجغرافيون الالمان الدولة بالكائن الحي الدينامي بحسب نظرية راتزل، وهم يرون بأن علم الجيوبوليتيك يضع الجغرافية في خدمة رجال السياسة الذين يجب ان يبحثوا دائما عن توسيع مساحة الدولة ووضعها في المستقبل، وهو ما يؤثر على علاقاتها الخارجية الحالية والمستقبلية (الديب ، ٢٠٠٨، ٦٥) .

وقد جاء من بعد الالمان البريطانيين والامريكيين الذي طوروا التنظير للدراسات الجيوبوليتيكية، من خلال التركيز على تحليل المقومات الجغرافية وتطويرها واستثمارها في تعزيز قوة الدولة الشاملة، ومن ثم تحديد سلوكها الخارجي وعلاقاتها الدولية، ودعم اهداف دولتهم التوسعية وزيادة مناطق نفوذها، وقد ادى ذلك الى زيادة حدة الصراع والتنافس الشديد بين القوى العالمية خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، لاسيما القوى الاوربية كفرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا والدولة العثمانية وروسيا، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية، وولد الاندفاع الكبير لديها لتوسيع واقتسام مناطق النفوذ في مناطق الكرة الارضية المختلفة، والسيطرة على اكبر قدر ممكن من الاسواق العالمية لتصريف فائض المنتجات الصناعية، والحصول على المواد الاولية اللازمة لتشغيل مصانعها، وهو ما أدى الى نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، وبالفعل انتهت هذه الحرب بتقسيم مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة فيها (طي ، ٢٠١٩، ٩) .

وقد استمر هذا العلم بالازدهار خلال مرحلة الحرب الباردة، التي استمرت من خمسينيات القرن الماضي الى بداية التسعينيات منه ، فقد استخدمت التحليلات الجيوبوليتيكية لوصف وتحليل التنافس العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ، الذي انعكس على شكل حربا ثقافية واجتماعية واقتصادية بينهما ، صاحبها سباق للتسلح بين المعسكرين الغربي والاشتراكي امتلك كل منهما ترسانة عسكرية تكفي لتدمير العالم برمته (عرجون ، ٢٠٢١، ٧٧١) .

وخلال مرحلة الحربين العالميتين الاولى والثانية ومرحلة الحرب الباردة ، صدرت العديد من النظريات الجيوسياسية المهمة، وضع فيها علماء ومفكري الجيوبوليتيك تصوراتهم واستنتاجاتهم عن كيفية بناء وامتلاك القوة والسيطرة على العالم، ومن أهم هذه النظريات :

١. نظرية قلب العالم للبريطاني هالفورد ماكيندر عام ١٩١٩ بعد ان قام بتعديلها عام ١٩٤٣، الذي اعطى فيها أهمية للقوة البرية، ولمنطقة قلب العالم، التي تمتد بحسب رايه من نهر الالب شرق أوربا غربا الى شرق سيبيريا شرقاً ، ومن هضاب افغانستان وايران جنوباً الى المحيط المنجمد الشمالي شمالاً (عبد السلام ، ٢٠١٩، ٢١٩) . التي وصفها بأنها محاطة بحواجز طبيعية، وتمتاز بخصائص جغرافية مميزة ، اذ يغلب عليها الطابع السهلي الواسع وبتصاريف داخلية ، وتعد انموذجاً لمبدأ الدفاع بالعمق ، وقد لخص تصوراته ان من يتحكم بمنطقة شرق أوربا سوف يتحكم بمنطقة قلب العالم ، ومن يتحكم بمنطقة القلب يتحكم بالعالم وبإمكانه اقامة امبراطورية عظمى فيها (طي ، ٢٠١٩، ١٢) .

٢. نظرية القوة البحرية للأمريكي الفريد ماهان عام ١٩١٢. التي اعطى اهمية كبيرة للقوة العسكرية في البحار والمحيطات ، اي ان التحكم في المواقع البحرية الاستراتيجية يؤدي الى التحكم بالقواعد البحرية والنقل البحري، ومن ثم الحصول على المستعمرات في مناطق مختلفة من العالم ، و دعى الى تشكيل الأساطيل البحرية لحماية السفن والناقلات التجارية (عبد السلام ، ٢٠١٩، ٢٢٨) ، ويرى ماهان ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتاز موقع جغرافي بحري جيد، وملائمة سواحلها للأنشطة البحرية، ولديها مساحة كبيرة التي تمثل ظهير للسواحل، وعدد سكان كبير ، ورغبة السلطات الحاكمة فيها بالتوجه إلى البحار ، وبالتالي فهي الاقرب للتحكم بالبحار وتوسيع مستعمراتها (طي ، ٢٠١٩، ١٠) .

٣. نظرية القوة الجوية للروسي الكسندر سفرسكي عام ١٩٥٠، التي اعطى فيها اهمية كبيرة للقوة الجوية وسلاح الجو، وهو يرى بان الامريكيتين تمثلان منطقة السيادة للقوة الجوية للولايات المتحدة الامريكية ، بينما تمثل مناطق الجنوب الشرقي لاوربا وقارة افريقيا جنوب الصحراء منطقة السيادة للقوة الجوية السوفيتية ، في حين تمثل مناطق القلب من اوراسيا وغرب اوربا وشمال قارة افريقيا والشرق الاوسط منطقة التداخل الجوي للقوتين ، وأن من يمتلك سيادة القوة الجوية يتحكم بمنطقة التداخل ومن يتحكم بمنطقة التداخل يمكنه السيطرة على العالم (عبد السلام ، ٢٠١٩، ٢٣١) .

٤. نظرية النطاق الهامشي للأمريكي نيكولاي سبايكمان عام ١٩٤٣، التي وضع تصوراته فيها بان المقومات الجغرافية تقدم امكانيات مفيدة للدول ، ويجيب عليها ان تستثمر هذه المقومات لتطوير قوتها ، وركز على ثلاثة مقومات وهي (الموقع الجغرافي الاقليمي (دول الجوار) ، والموقع الجغرافي الدولي، والمساحة) ، وان من يتمتع بهذه المواصفات يستطيع بناء قوة دولية والسيطرة على العالم ، وقد اعطى فيها اهمية الى مناطق الاطراف في أوراسيا ، فمن يسيطر عليها بإمكانه التحكم بالعالم ، فالقوة بحسب رأيه لا تأتي من التمتع بمساحة واسعة فقط او السيطرة على البحار وحدها ، وانما التحكم بالمنطقة الهامشية الأوراسية التي توفر الاتصال وبين الاثنين (طي ، ٢٠١٩، ١٧) .

من خلال ما تقدم نستنتج ان الصراع والتنافس بين القوى العالمية خلال مرحلة الحربين العالميتين ومرحلة الحرب الباردة له ابعاد وأهداف جيوسياسية عديدة ، تم التعرف عليها وبحثها بواسطة التحليل الجيوبوليتيكي ، ومن ثم استشراف النظريات الجيوبوليتيكية الملائمة التي وضعت السبل الكفيلة للحفاظ على المصالح المستقبلية السياسية والعسكرية

والاقتصادية والامنية للقوى العالمية في النظام الدولي. وقد توصل مفكري الجيوبوليتيك الكلاسيكيين ان التحليل الجيوبوليتيكي يتضمن صياغة الاستراتيجيات التي تتعلق بسياسة الدولة الخارجية ، وسلوكها السياسي الخارجي مع الدول الاخرى ، الذي يتأثر تأثراً كبيراً بالمقومات الجغرافية لها، وهو لا يقتصر على دراسة وتحليل الخصائص والجوانب الخاصة بالدولة ذاتها، وانما يشمل ايضاً دراسة وتقييم للمناطق والدول الاخرى، لاسيما عند القوى التي تتطلع لبسط سيطرتها ومد نفوذها على حساب الاخرين (النعماني ، ٢٠١٥، ١٤) .

وقد وجدت القوى الاستعمارية في علم الجيوبوليتيك المفتاح الذي يوصلها لتحليل مقوماتها الجغرافية واستثمارها في بناء قوتها، فضلا عن التعرف على الخصائص الجغرافية لكل منطقة من العالم ، وبالتالي فان السلوك السياسي الذي تتبناه كل دولة في المجتمع الدولي يختلف من دولة الى اخرى بحسب اختلاف الخصائص الجغرافية لها، وهو في تغير مستمر بحسب تغير المقومات الجغرافية ، فضلاً عن ان الدراسات والتحليلات والنظريات الجيوبوليتيكية تتسم بالديناميكية ، فلكل مرحلة زمنية جيوبوليتيك خاص بها ، نظراً لارتباطه الدائم بالمتغيرات الجغرافية وبالتحولات التي تطرأ على النظام الدولي (خورشيد ، ٢٠٠٩، ٩١) .

المبحث الثاني: تراجع اهمية الدراسات الجيوبوليتيكية في زمن العولمة

شهد النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانهياره ونهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ ، تحولات وتطورات عميقة و جذرية في بنيته ، مثلت بداية عصر جديد مختلف تماماً عن النظام الدولي التقليدي السابق له ، الذي مثلت فيه سيادة الدولة العنصر الابرز، تلك التطورات كانت قد شكلت نقطة تحول جديدة على صعيد العلاقات الدولية (يسوف ، ٢٠١٠، ٩٢) . فبعد نهاية النظام الدولي الثنائي القطبي دخل النظام العالمي مرحلة جديدة تقوده الولايات المتحدة الامريكية بسبب تفوقها بمقومات القوة وتنوعها، فقد ساهمت قواها الاقتصادية والعسكرية والثقافية و الجيوسياسية الهائلة التى اكتسبتها خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة من جعلها القوة الابرز في العالم ، التي مكنتها من زعامة النظام الدولي وجعلتها قادرة على ادارة القضايا الدولية بما يخدم مصالحها واهدافها ، وسيطرتها على مجمل الاحداث الدولية. وهكذا انتقل النظام الدولي من نظام متعدد الاقطاب ثم الثنائية القطبية تحكمه استراتيجيات واعتبارات توازن القوى ، الى نظام دولي من القطب الواحد لم تشهده البشرية منذ قرون خلت (عبد السلام ،٢٠٢٠، ٨٦٨) ، فرضت الرأسمالية العالمية شروطها الدولية فيه بأبعادها التقنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية تحت منظومة العولمة ذات القطبية الواحدة ، التي اتجهت بعد انفرادها بالساحة الدولية الى صياغة استراتيجية جديدة تتوافق مع النظام الاحادي القطبية عملت على تسييل العولمة عبر الامتداد الغامر والواسع لها في جميع انحاء العالم من خلال اطروحاتها التي اخذت بالترويج لها، كالديمقراطية الليبرالية مبررة بصلاحيتها كمنظومة مكتملة بان تجعل العالم كقرية واحدة، وتوحيد الثقافات العالمية، والتأثير والتحكم بالرأي العام العالمي عن طريق الاعلام المضلل الذي اصبح له القدرة بفعل التكنولوجيا الحديثة من الوصول الى اي بقعة بالعالم، والتحول الى السوق الحر والاقتصاد الرقمي العالمي (شوقي ، ٢٠٢٠، ٨) .

كانت الابعاد والاهداف الفعلية والنتائج المبتغاة من استراتيجية العولمة غامضة على المجتمع الدولي، لاسيما في بداية الترويج لها من قبل المؤسسات التي تعنى بالشؤون الاستراتيجية والامن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، فأطروحاتها منذ الوهلة الاولى ايجابية، وتفتح افاقا جيدة من فرص النمو التجاري والاقتصادي وتراكم رأس المال المادي والمعرفي، وجرى تعريفها في الادبيات الدولية على انها زيادة التفاعل والتبادل بين المجتمعات في كافة مجالات الحياة (يسوف ، ٢٠١٠، ١٥٣) .

ولكن سرعان ما انكشف الغطاء عن حقيقة العولمة واهدافها، بعد ان اتضحت للعالم بانها استراتيجية لتغيير المألوف عن طريق اصباغ المجتمع الدولي بصبغة شاملة واحدة تشمل جميع الدول والشعوب، وتوحيدها في كافة المجالات ، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بدون ان يوجد اعتبار للثقافات والاديان والاعراف والجنسيات(أبو عزة ، ٢٠٢٢، ٥،) ، الهدف منها احياء وترسيخ الليبرالية السياسية والاقتصادية الكلاسيكية ، واضعاف السيادة والاستقلالية للدولة الوطنية، وتفريغ الحكومات والنظم الوطني من محتواها، وقد اتخذت من المنطق الاقتصادي اساسا في اعادة بناء التفاعلات والعلاقات الدولية ، التي تجلت على شكل قوانين فرضتها القوة المسيطرة ، تتمحور حول تعميم استراتيجيات الخصخصة ، واجراء الاصلاحات الهيكلية بما يتفق مع الاستثمارات الاجنبية وتحرير التجارة واعادة بناء الاسواق العالمية وفتح الحدود السياسية امامها ، وكان كل ذلك الهدف منه حرمان الدول ، لاسيما الدول النامية من التقدم والنهوض وجعلها تابعة للدول الصناعية والمؤسسات التجارية والمالية العالمية الكبرى وحرمانها من الاستفادة من الارباح في ان تصب بمصلحة تحقيق اهدافها التنموية، مما ولد مع مرور الوقت اشاعة الفوضى السياسية والاقتصادية والادارية في هذه الدول، وعم الفساد فيها ، وانتشار ظواهر البطالة والفقر والتفكك الاجتماعي(غليون ، ٢٠٠٥، ٣) ، وهو ما ادى الى زيادة الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، عن طريق زيادة دخول الدول المتقدمة ، وتحويل ثروات الدول النامية غير المستثمرة اليها.

وبذلك تهيأت الظروف المناسبة وأصبح المجال مفتوحا أمام الولايات المتحدة الامريكية بعد أن أصبحت القوة المسيطرة عالميا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقامت باستخدام استراتيجية القرصنة العنيفة غير المسبوقة وتدمير اي قوة تحاول منافستها على مركز الصدارة العالمية وتحد من سيطرتها على العالم ، وسرعان ما حولت النظام الدولي وكانه قرين للحروب والفوضى فقد هددت بفرض او فرضت بالفعل العقوبات الاقتصادية على خمس وثلاثين دولة في قارات العالم المختلفة ، وخاضت حروب ابراز القوة من اجل ان يبقى العالم خاضعا لنفوذها وسياستها الخارجية ، فوقعت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وحرب كوسوفو عام ١٩٩٩ ، واحتلت افغانستان عام ٢٠٠١ ، والعراق عام ٢٠٠٣ (عتريسي ، ٢٠٠٣، ٢٦٦) .

نتج عن عصر العولمة تغيير في منحى الدراسات والتحليلات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، فبعد ان اهتم الجيوبوليتيك التقليدي بدراسة وتحليل العوامل الجغرافية وتأثيرها على السياسة الخارجية للدول ، قد تراجعت كثيرا تلك الدراسات في عصر العولمة ، نتيجة لتراجع التنافس والصراع بين القوى الدولية العظمى القائم اساسا على اهمية امتلاك الارض وتوسيع مناطق النفوذ، وخلافا للحروب العسكرية التقليدية التي نشبت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشيرين ، فان في ظل العولمة لم تعد تلك الحروب قد نشبت بين القوى العظمى ، ولكنها اصبحت تمارس من طرف واحد وهو القوة المسيطرة لغرض التحكم بمقدرات العالم من خلال استخدام الجوانب الاقتصادية والثقافية والعسكرية (بيترمارتن ، ١٩٩٨، ٥٦) .

وهي رأت بان تفوقها في مقومات القوة يجبر العالم الى الرضوخ لاستراتيجياتها وتستطيع تحقيق مصالحها واهدافها في أي بقعة من العالم بدون الرجوع الى تحليل خصائصها الجغرافية وبذلك وضع الجيوبوليتيكيين الامريكان آرائهم ونظرياتهم التي تمثل وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية في زمن العولمة ، ومن اشهر هذه النظريات (عبد الرضا ، ٢٠١٥، ٢٩١ـ٢٩٩).

١. نظرية صدام الحضارات، للأمريكي صاموئيل هنتجتون عام ١٩٩٣، التي عدت بانها تمثل الخطوط الرئيسية للاستراتيجية الامريكية في زمن العولمة ، فقد اوضح فيها بان الصراعات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ سوف تكون قائمة على اساس الهويات الحضارية والقومية والدينية من جهة ، وبين اركان الحضارة الواحدة نفسها من جهة اخرى. والحقيقة ان هذه الصراعات تمثل وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية، اي انها مفتعلة من قبلها في الدول والمناطق التي تمثل موزائيك متعدد من الاعراف والقوميات والأثنيات والأديان لغرض اضعافها والسيطرة عليها ، كما فعلته في كوسوفو

عام ١٩٩٩، وبعض دول الشرق الاوسط ، كما هو الحال بعد احتلالها افغانستان عام ٢٠٠١، وفي احداث الجزائر اواخر التسعينات من القرن الماضي، وبعد احتلالها العراق عام ٢٠٠٣.

٢. نظرية رقعة الشطرنج الكبرى لصاحبها الامريكي زبغنيو بريجنسكي عام ١٩٩٧، وضح فيها افكاره التي تنطلق من ان سيطرة الولايات المتحدة الامريكية العالمية تبقى ناقصة وغير كاملة مالم تستكملها بالسيطرة على أوراسيا ، فالقوة التي تسيطر على اكبر قارة في العالم تستطيع ان تتحكم بقارات العالم الثلاث (اسيا وافريقيا وأوربا)، فضلا عن وجود معظم ثروات العالم فيها ، وهي موطن القوى الاقتصادية والسياسية والبشرية الكبيرة ، ومعظم الدول النووية السرية والمعلنة ، لذلك فأن أوراسيا بحسب رأيه تشكل رقعة الشطرنج التي سوف يتواصل عليها الصراع والتنافس الدولي من اجل السيادة والسيطرة العالمية (بريجنسكي ، ١٩٩٩، ٣٣) .

٣. استراتيجية الفوضى الخلاقة

عكست هذه الاستراتيجية التكتيك البارز للاستراتيجية الامريكية في مرحلة تفوقها الدولي، فقد استخدمها صناع القرار كأحد الركائز المهمة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ، التي تلخصت بصنع وتأجيج ظروف الغليان وعدم الاستقرار ونشر الفوضى في الدول التي تروم السيطرة عليها وتحقيق اهدافها التوسعية فيها ، بعد ان تقوم بحل انظمتها السياسية ، وتغييب لسلطات الامن والقانون ، وادخالها في حالة من التجاذبات والاحداث الخطيرة ومن ثم تقوم بإعادة تشكيل انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفق تصورات وانماط جديدة تخدم اهدافها ومصالحها كما عملته في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٤. استراتيجية المركز والاطراف

جاءت هذه الاستراتيجية لترسيخ هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة في زمن العولمة ، اذ قامت بتقسيم دول العالم الى ثلاث مستويات بحسب درجة تطورها وتقدمها على كافة المستويات ، وهي دول المركز (الدول الغربية المتطورة واستراليا واليابان)، ودول الاطراف التي مثلتها بالدول النامية ، والدول البينية التي تتوسط دول المركز ودول الاطراف ، واعتبرت دول المركز هي الدول الصانعة للحضارة، وتمثل مركز الاشعاع والتطور والانتاج الواسع ونمط الحياة الحديثة ، ومثلت دول الاطراف بالدول المستهلكة الفقيرة ، التي لابد ان تكون تابعة لدول المركز ، بعد املاء شروطها عليها ، وتكبيلها بالقوانين والقيود التي تتوافق مع الاستراتيجيات التوسعية الغربية.

المبحث الثالث : عودة الجيوبوليتيك التقليدية في ظل التعددية القطبية

ان الاحادية القطبية في النظام الدولي التي برزت بشكل واضح بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ ، غدت السمة الابرز للقطبية الدولية لمرحلة محددة من الزمن، بعد ان برزت فيها اطروحات العولمة بشكل واسع ، التي عدها الجيوبوليتكيين الجدد بأنها ما هي الا استراتيجية من جانب القوة المسيطرة لغرض السيطرة على العالم واخضاعه لرغباتها واطماعها التوسعية. ولكن سرعان ما برز منافسون دوليين واخذوا يتحدون هذه الاحادية ، منذرين بمرحلة جديدة في النظام الدولي تمتاز بتعدد مراكز القوى ، بسبب القدرات العالية التي وصلت اليها بعض القوى الدولية من الاستثمار الامثل لمقومات القوة لديها، وتنويع مصادر قوتها ، وتعظيمها لنقاط قوتها ، ومعالجتها لنقاط الضعف لديها ، التي مكنتها من التحول الى اقطاب في النظام الدولي الحالي ، وتوافقت هذه التعددية مع تراجع ملحوظ في مكانة وقوة الولايات المتحدة الامريكية (حسين ، ٢٠١٧، ٢٢) .

مع بداية الالفية الجديدة حصلت تغييرات جوهرية ومؤثرة في طبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية فيه ، فقد برزت على السطح العديد من المستجدات التي لم تكن موجودة في السابق او انها لم تكن بتلك القوة المؤثرة في مجريات العلاقات الدولية، اذ تمخضت عن بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين صعود قوة سياسية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية

دولية اصبحت منافسة للتفرد الامريكي، بحكم امتلاكها لأكبر الاقتصاديات العالمية، وقواعد صناعية متقدمة ، فضلا عن القوة البشرية والعسكرية ، لذلك اعادة هذه المقومات الحسابات السياسية والامنية والاستراتيجية والاقتصادية للقوى المنافسة من اجل تأمين مصالحها والحصول على الهيمنة والنفوذ وتحقيق التوازن في اطار نظام دولي متعدد الاقطاب (نعمة ، ٢٠٢٠، ١٦) .

أصبح الحديث يدور اليوم في الاوساط الدولية حول دخول العالم في مرحلة استعادة بعض القوى العالمية لمكانتها الدولية كقطب مؤثر، واصبح لها تأثير بارز في صياغة التفاعلات والعلاقات الدولية، واستعادة قدرتها على استثمار وادارة القضايا والازمات الدولية لصالحها، كما هي الحال في روسيا، فضلا عن صعود بعض القوى الدولية كالصين وبعض دول الاتحاد الاوربي، ناهيك عن بعض القوى الاقليمية الصاعدة، التي وان كانت لم تصل الى مستوى الاقطاب الدولية بعد، ولكنها اصبحت لها مكانة اقليمية في نطاقها الجيوسياسي، كالهند وايران وتركيا واليابان والباكستان، التي اخذت تحاول بين الحين والآخر التغيير من قواعد النظام الدولي، محاولة الحصول على بعض مناطق النفوذ في نطافها الاقليمي، وتوسيع نطاق مصالحها مستغلة بذلك ضعف الدولة المسيطرة (حسين ،٢٠١٧، ٢٨) .

وفي خضم هذه المنافسة التي يشهدها النظام الدولي الحالي، كان لزاما التغيير في طبيعة الاستراتيجيات التي وضعتها القوى الدولية من اجل تأمين مصالحها واهدافها، فسيادة الدولة واهمية الحدود والمقومات الجغرافية التي زعمت استراتيجية العولمة انها قللت من أهميتها بشكل كبير ، اثبتت من جديد تأثيرها واهميتها في الدراسات الجيوبوليتيكية التي تعتمد على تحليل العوامل الجغرافية للتعرف بصورة أكثر دقة على خصائص الدول والاقاليم ، فضلا عن تأثيرها الفعال في تحديد مسار العلاقات الدولية، لذلك يرى الجيوبوليتيكيين الجدد ان عودة الاهتمام بالدراسات والتحليلات الجيوبوليتيكية تشكل اهمية كبيرة في الوقت الحاضر في ظل المنافسة القوية بين القوى العالمية الكبرى، فضلا عن القوى الصاعدة التي يشهدها النظام الدولي الحالي (كابلان ، ٢٠١٦، ١٤).

ومن خلال الادراك التحليلي لما تجلت عليه التحولات والتغييرات في النظام الدولي الراهن، نجد ان قوى دولية اصبحت تتحرك باستراتيجيات هادئة وثابتة وبالوقت نفسه صارمة نحو تنفيذ اهدافها، واصبح لها التأثير الابرز في التفاعلات الدولية، واستثمرت قوتها في اعادة ترتيب مناطق مهمة من الكرة الارضية بحسب ما تقتضيه مصالحها الاستراتيجية.

١. روسيا

لم تترك روسيا البوتينية التفكير يوما من استثمار مقومات القوة التي تمتلكها ، وتنويع مصادرها، بالشكل الذي يؤهلها الى ان تستعيد مكانتها العالمية كقطب دولي مؤثر، ودورها وهيبتها وموقعها في معادلة موازين القوى العالمية. لذلك نجحت في وضع استراتيجية جديدة حولتها مع بداية الالفية الجديدة الى قوة دولية كبرى ، واصبح لها شأن في مجمل القضايا والازمات الدولية، وتأثير كبير في العلاقات والتفاعلات الدولية ، واستثمارها لخدمة مصالحها، في ظل التراجع الملحوظ لقوة الولايات المتحدة الامريكية. فهي كانت قد سعت الى تحسين اوضاعها الاقتصادية وجبهتها الداخلية منذ اواخر القرن العشرين، بعد ان رأت بأن الانتصار في حرب الغاز يحقق لها ما تريد ، لذلك نجحت استراتيجياتها بأن تصبح اكبر مصدر للغاز الطبيعي عالميا، ومن ثم السيطرة على اسواقه العالمية (منينة ، ٢٠١٦، ٣٦) ، الذي استثمرت عائدته في تطوير صناعتها واوضاعها الداخلية، ووضعتها على سكة القطبية الدولية، فضلا عن الترسانة العسكرية الفتاكة التي بحوزتها، لاسيما الاسلحة النووية، التي عدها الكثيرون بأنها تعد الاولى بالعالم في الوقت الحاضر، هذه المكانة منحتها حق الاحتفاظ بمقعد دائم في مجلس الامن، وحق النقض لعرقلة اي قرار تراه يهدد مصالحها الاستراتيجية، واهلتها في استقطاب اكثر عدد من الحلفاء من خلال التحالفات الاستراتيجية التي ابرمتها في قارات العالم المختلفة (يسوف ، ٢٠١٠، ٢٠٣) .

كل ذلك جعل الجيوبوليتيك الروسي يستعيد هواجسه القديمة، بضرورة بسط النفوذ على المناطق التي تشكل ضرورة مهمة لمصالح روسيا وامنها القومي ، وان الوقت قد حان لتوسيع حدودها الغربية، التي تشكل وفق رؤيتها الاستراتيجية خطا دفاعيا لها ، وخط الصد الاول ضد اي عدوان قد يأتي ضدها، فضلا عن ضرورة الوصول الى المياه الدافئة التي تشكل الاهمية الاستراتيجية القصوى بالنسبة لها، كل هذه العوامل جعلتها تخوض حروبا في اطلالتها الغربية ، كما هي الحال في جورجيا والقوقاز عام ٢٠٠٨، وضمها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، ومحاولتها السيطرة على اوكرانيا بعد اجتياحها في حرب مازالت مستمرة لحد الان منذ عام ٢٠٢٢، فضلا عن استثمارها للازمة السورية منذ عام ٢٠١١ التي مازالت مستمرة لحد الان، من اجل الوصول الى الشرق الاوسط والمياه الدافئة، واقامة قواعد عسكرية دائمة في الساحل السوري المطل على البحر المتوسط والمدن السورية الأخرى (عبد السلام ، ٢٠٢٠، ٨٧٩) . واستعادت روسيا علاقاتها الطبيعية مع دول اسيا الوسطى والقوقاز، التي تعدها جزءا مهما من مجالها الحيوي الذي لا يمكن التفريط به وعقدت معها اتفاقيات وتحالفات اقتصادية وامنية وسياسية، لتأمين مصالحها فيها، ولتأمين جبهتها الجنوبية ضد اي عدوان قد تتعرض له، فهي تعدها جزء من الطوق الامني الذي اهتمت بإنشائه بعد استعادة قوتها، ولكسر استراتيجية (الطوق والخنق) الامريكية التي وضعتها بمساعدة بعض دول اسيا الوسطى وأوربا الشرقية لمحاصرتها خلال مرحلة القطبية الواحدة (الحسيناوي ، ٢٠٢٠، ١٩٧) .

٢. الولايات المتحدة الامريكية

على الرغم من تمتع الولايات المتحدة الامريكية بقوة هائلة، بسبب قدرتها الاقتصادية والصناعية والمالية والعسكرية، الا انها واجهت العديد من التحديات في مناطق مختلفة من العالم منذ نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، التي قلصت من حجم نفوذها، واضطرارها لقبول نفوذ قوى دولية اخرى اصبحت منافسة لها ، وهو الامر الذي لم يكن ان يحدث في مرحلة العولمة ،التي تزامنت مع تعرضها لازمات بنيوية، سواء اكان في بنيتها الاقتصادية التي غدت غير قادرة على فرض التفوق الاقتصادي، واضطرارها الى مسايرة اقتصاديات القوى العالمية الاخرى، او على مستوى قوتها العسكرية، التي تراجعت عن ادامة التفوق العالمي، بل وحتى في سياستها الخارجية، اذ من الملاحظ انها قد غيرت من استراتيجياتها الخارجية، وطبيعة تعاملها مع دول العالم، وخطابها السياسي الذي اصبح يركز بشكل اكثر وضوح على الطرق الدبلوماسية عند تعاملها مع القضايا الدولية (عبد السلام ، ٢٠٢٠ ، ٩٠٢) ، بل واقرت بعدم قدرتها على التعامل مع الاحداث الدولية مثل ما كان في السابق، وحسمها لوحدها لخدمة مصالحها، كما هي الحال في الازمة السورية، وازمة اليمن، والازمات الارمينية والليبية، والازمة الاوكرانية، وهذا بحد ذاته يعد اعترافا منها بوجود اقطاب دولية اخرى شاركتها في النظام العالمي الحالي ولم تعد تلك القوة المسيطرة التي تستطيع تحقيق تفوقها.

نتيجة لذلك اكد صناع القرار في البيت الابيض على ضرورة تغيير الاستراتيجية الامريكية الخارجية وكان ذلك من خلال دراسة نشرت عام ٢٠١٦، التي اكدت على ان يتم تركيز المجهودات في نصف الكرة الغربي، وعلى اقاليم استراتيجية محددة خارج الجزء الغربي، كالشرق الاوسط، وأوربا، وشمال شرق اسيا، والتراجع عن توزيع المجهودات في النصف الشرقي للعالم، لاسيما شرق ووسط اسيا، وان انسحابها من افغانستان عام ٢٠٢١ جاء ضمن هذه الاستراتيجية، وذلك من اجل توفير مواجهة اكثر فعالية ضد القوتين الابرز في الشرق حاليا وهم روسيا والصين، واخذ دور المراقب للقوى الصاعدة، التي تحتاج الى بعض السنوات الاضافية حتى تستطيع تحقيق التوسع الاقليمي، وهو ما اطلق عليه بإستراتيجية التوازن خارج المجال (كابلان ، ٢٠١٦، ٤٦) .

من خلال الادراك التحليلي للاستراتيجية الامريكية في مرحلة التعددية القطبية، نستطيع القول انها تمثلت للاستعداد لنظام دولي متعدد الاقطاب، وتضمنت في طياتها المقاربة الشاملة للاعتراف بإنحسار الهيمنة الامريكية، والعمل على ابطاء عملية الاسراف في الهيمنة من خلال استيعاب التكلفة والعواقب، وتعديل الجيوبوليتيك الامريكي الذي كان مهتما

بالنظريات الجيوبوليتيكية القديمة، ليتضمن الاهتمام الحالي بكيفية مواجهة القوى الدولية التي شاطرتها قيادة العالم، فضلا عن القوى الصاعدة في بعض الاقاليم الجغرافية.

٣. الصين

اطلق البعض على القرن الحادي والعشرين بالقرن الاسيوي، بسبب صعود بعض دول اسيا، التي شكلت ابرز الظواهر والتوجهات العالمية الحالية، وهي ما ميزت هذا القرن، كالصين واليابان.

فالصين تتمتع بمقومات جغرافية ساهمت مساهمة فعالة في جعلها من القوى الدولية الكبرى مع بداية القرن الحادي والعشرين، كالموقع الجغرافي المميز على الخريطة الجيوسياسية العالمية، فهي تقع على المحيط الهادي في حافة الشرق الاقصى التي تمتاز بشدة التفاعلات الدولية، وعدد السكان الهائل ، ومناخ معتدل، وامتلاكها خطوط اتصال بحرية ، ومساحة شاسعة تصل الى اسيا الوسطى. واصبحت مع دخول الالفية الجديدة قوة اقتصادية عظمى على المستوى العالمي التي انعكست على قواها السياسية والعسكرية عالمياً ، فهي الان تمتلك اعلى معدلات النمو الاقتصادي ، اذ تعد اكبر مصدر للبضائع والسلع في العالم، وتمتلك اكبر احتياطي نقدي، واكبر دولة لديها شراكة تجارية مع الاقتصاديات العالمية (عبد السلام ، ٢٠٢٠، ٨٧٤) . وتوازي موازنتها العسكرية الحالية الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن انها تعد اقوى قوة برية عالمية بالوقت الحاضر، ناهيك عن ان اسطولها البحري قد تطور بشكل متسارع لتصبح من اهم القوى البحرية العالمية، وهي بهذا اصبحت المنافس القوي للاستراتيجية الامريكية، واصبح لها تأثير كبير في التفاعلات الدولية، ومن المتوقع ان يستمر تفوقها الدولي على مدى العقود القادمة. ولعل لجؤها الى استخدام حق النقض (الفيتو) اكثر من مرة خلال العقود الاخيرة ضد قرارات مجلس الامن التي لا تخدم مصالحها في مناطق مختلفة من العالم، هو بحد ذاته يعد تحولا في استراتيجية الصين الجديدة، التي تهدف الى خروجها من اطارها الاقليمي الضيق نحو توسيع دائرة مصالحها واهدافها ، وبالتالي لا يمكن لأي دولة من العالم في الوقت الحاضر ان تتجاهل قوة الصين مهما كانت قوتها، واصبحت تعدها الاطراف الدولية قطبا دوليا بارزا في النظام الدولي الحالي (حسين ، ٢٠١٧، ٢٨) . لذلك اصبحت الصين تشجب التواجد الامريكي في شرق ووسط اسيا، وتعده جزء من الاستراتيجية الامريكية الهادفة الى اقامة طوق عسكري لاحتوائها، ونتيجة لذلك اندفعت الى تقوية علاقاتها السياسية والاقتصادية والامنية مع اغلب دول شرق اسيا والمحيط الهادي، وبادرت الى بناء علاقات قوية مع دول اسيا الوسطى، وعقدت عدة اتفاقيات اقتصادية وامنية معها ، لاسيما في مجال تأمين الحصول على الطاقة ولأنشاء منظومة امنية بإنسجام مع القوة الاخرى في الشرق حالياً المتمثلة بروسيا. واهتمت خلال العقدين الاخريين في التواجد الفاعل في افريقيا جنوب الصحراء، حتى اخذت تنافس فرنسا والولايات المتحدة الامريكية في هذه القارة الغنية بالموارد، فضلا عن اقامتها روابط اقتصادية قوية مع بعض دول الشرق الاوسط، كإيران والسعودية ومصر، من اجل ضمان الوصول الى مصادر الطاقة، ودول البحر المتوسط وشرق أوربا من اجل احياء طريق الحرير الصيني (الحسيناوي ، ٢٠٢٠، ١٩٩) ، الذي يعد استراتيجية صينية طويلة الامد لتعزيز التعاون الدولي، فهي تهدف الى تقوية الروابط بين دول آسيا وأفريقيا وأوربا، وتطبيق استراتيجية النفع والربح المتبادل لتعزيز التعاون بينها على كافة الاصعدة، وقد تلقت هذه الاستراتيجية منذ اعلانها عام ٢٠١٣ استجابة وترحيب دولي واسع، عندما شعر المجتمع الدولي انها تؤدي الى خلق الثقة المتبادلة والتعاون المشترك في النواحي الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية (محمد ، ٢٠٢٣، ٤١٧) .

تميز الفكر الجيوبوليتيكي الصيني منذ انطلاقة الصين نحو القطبية الدولية، باتباع استراتيجيات الانفتاح على العالم، فهو يتبنى استراتيجية القوة الناعمة، المبنية على جذب الاخرين بعلاقات طبيعية متينة على كافة الاصعدة، وهذا السلوك السياسي الخارجي جعلها تتفوق دوليا، من دون استخدام استراتيجية الهيمنة والنفوذ، وهو ما يعرف في الفكر الجيوبوليتيكي بالصعود السلمي داخل النظام الدولي (بوناب ، ٢٠٢١، ١٧٤) .

٤. اليابان

وضعت اليابان استراتيجية لتحقيق اهدافها بان تصبح قوة دولية على المسرح العالمي، وان يكون القرن الحادي والعشرين هو قرن سيطرتها على اقتصاديات العالم، وغزو دول العالم اقتصاديا، والاستحواذ بالحصة الاكبر في الاسواق العالمية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة تفوق دول العالم الاخرى، واستطاعت ان تتحول من دولة تجارية الى قوة صناعية، بعد ان رأت ان الصناعة تحقق لها اهداف استراتيجيتها، فضلا عن انها تعد مقياس للاستدلال بواسطتها على القوة السياسية والعسكرية التي تتمتع بها الدولة (الديب ، ٢٠٠٨، ٨٧٤) ، وهي تعد حاليا احد مجموعة الثماني الصناعية.

ثم انتقلت خلال العقود الاخيرة الى ترجمت قوتها الاقتصادية الكبيرة الى دور خارجي فعال على المستويين السياسي والامني، فضلا عن ما قامت به الحكومة اليابانية من تعديل بنود دستورها من اجل السماح لها بتطوير قوتها العسكرية، لذلك تبنت منذ مطلع الالفية الجديدة استراتيجية جديدة تهدف الى تعزيز موقعها الريادي على مستوى العالم، وذلك من خلال الانطلاق من اقليمها الجغرافي اولا، عن طريق اقامة شبكة من العلاقات المتينة تسمح بالتدفق السلس والحر لأطروحات النظام الرأسمالي للدول الصديقة لها، وحملت هذه الاستراتيجية اسم (استراتيجية المحيطين الهادي والهندي – منطقة حرة) التي اطلقتها عام ٢٠١٦، وعملت من خلالها على زيادة التعاون مع الدول الاسيوية التي كانت تابعة للتاج البريطاني، لاسيما مع الهند، فضلا عن زيادة الارتباط والتعاون مع استراليا والولايات المتحدة الامريكية، وعلى ما يبدو انها تحمل في طياتها اجندات خفية ضد الانطلاقة الصينية قاريا ودوليا، وهذا ما دفعها بمساعدة حلفائها الثلاثة بالتحرك لكسب ود الدول المنطوية تحت منظمة الاسيان (دول جنوب شرق اسيا) وتقوية علاقاتها معها، وجعل هذه المنطقة يابانية بلا منازع، ثم الانتقال الى بنغلادش ودول الشرق الأوسط ، وبعد ذلك الى دول أفريقيا وأوربا، كل ذلك من اجل السيطرة على الاسواق العالمية، وابعاد الصين عن التفوق العالمي اقتصاديا (البدوي ، ٢٠١٨، ٨) .

٢. الاتحاد الاوربي

منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة عام ١٩٩١، شهدت استراتيجيات الدول الاوربية تحولات وتغييرات جذرية من شأنها ان تعيد القوى الاوربية للريادة العالمية مطلع القرن الحادي والعشرين ، وان يصبح لها التأثير الفعال في الاحداث الدولية، وقبل ذلك يجب تحقيق الاستقلال الاستراتيجي على كافة الاصعدة، بعد ان كانت الدول الاوربية ترتبط امنيا وعسكريا واقتصاديا مع الاستراتيجية الامريكية، وكانت الخطوة الثانية هي نجاح المساعي الاوربية بتوحيد اكثر الدول الاوربية ضمن منطقة الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٢، ليجمع هذا الاتحاد القوى الاوربية تحت مظلة موحدة، تكون اكثر فاعلية في قراراتها الاستراتيجية، فقد تنامى الشعور لدى اغلب دول الاتحاد بأنها لم تعد بحاجة الى الحماية والدعم الامريكي، واصبحت ترى ان تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية خلال مرحلة الحرب الباردة ضمن حلف شمال الاطلسي، فقد الكثير من مبرراته في القرن الحادي والعشرين بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي، بل وراحت تشجب وتحذر من خطر تفرد الاستراتيجية الامريكية بقيادة العالم، ورفضت الكثير من حروب السيطرة التي شنتها في مناطق عدة، كاحتلالها العراق عام ٢٠٠٣، واستراتيجية الدرع الصاروخي الامريكية (الريس ، ٢٠١٤، ٩٣) .

اتخذت منظمة الاتحاد الاوربي السبل الكفيلة لتحقيق التكامل التجاري والاقتصادي بين دول الاتحاد ، حتى اصبحت القوة الاقتصادية الاوربية من كبريات القوى العالمية، فضلا عن التكامل السياسي والامني والنقدي وصولا الى أوربا الموحدة، ففي عام ٢٠٠٣ نجحت فرنسا والمانيا وبلجيكا عن اقامة قوة عسكرية مشتركة تكون مفتوحة لجميع الدول الاعضاء في الاتحاد، ناهيك عن ان دول الاتحاد اصبحت تحظى بمكانة كبيرة وقوة فاعلة في كبريات المنظمات الدولية ، كمجموعة الثمان الصناعية، ونادي الاغنياء (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي) ، وحلف الناتو ، ومجلس الامن الدولي.

مما يجعل الاتحاد الاوربي اكثر تأثيرا في معادلة توازن القوى في الوقت الحاضر، ليصبح قطبا دوليا للنظام الدولي الحالي (سلمان ، ٢٠١٨، ٧٩) .

من خلال الادراك التحليلي للجيوبوليتيك الاوربي الحديث نستطيع القول انه راح يبرز من مخاطر التهميش الجيوسياسي الذي عانته الدول الاوربية خلال فترة الحرب الباردة، لذلك اهتمت التحليلات الجيوبوليتيكية الاوربية الحديثة بضرورة تكييف ردة الفعل تجاهه، واصبحت تركز على موضوعات من شأنها ان تعييد هيبة اوربا العالمية، فقد اكدت على شجب تفرد القوة المسيطرة بالقرارات الدولية، ووجوب عودة الاهتمام بالأقاليم الجغرافية الخارجية التي تشكل نقاط استراتيجية تحقق مصالح دول الاتحاد الاوربي، كالمحيط الهادي والشرق الاوسط وافريقيا، وتأمين الحصول على الطاقة وضمان استمرار تدفقها ، ودراسة كيفية الوصول الى مصادرها في الشرق الاوسط ووسط اسيا في ظل المنافسة الدولية، وانشاء خطوط انابيب نقل النفط والغاز وايجاد البدائل في حالة ارتفاع اسعارهما ، ودراسة تأثير التغير المناخي وتأثير ذوبان الجليد في القطب الشمالي على دول القارة.

ان التحول الى النظام المتعدد القطبية ولد بيئة دولية مليئة بالأخطار، اذ اعاد الى الاذهان زيادة حدة المنافسة بين القوى الدولية من اجل تحقيق والحفاظ على مصالحها واهدافها الاستراتيجية، الامر الذي ولد سباق للتسلح بينها وهو السيناريو الذي كان سائدا خلال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، وعودة الصراعات العسكرية من اجل زيادة مساحات النفوذ والتوسع فضلا عن التنافس الاستراتيجي حول طرق النقل والتجارة العالمية، والتنافس على الاستثمارات والتطور والابتكار التكنولوجي. وتطبيقا لاستراتيجيات الهيمنة على ارض الواقع استعادة القوى المنافسة الليبرالية الغربية التي هي امتداد للنظام الاستعماري الذي ساد العالم قديما، اذ تتبع استراتيجية تهميش الاخرين، وتنتهك حقوقهم، وتعميق المشكلات والازمات والفوضى لديهم، ومن ثم فرض السيطرة عليهم بالقوة.

ويرى الباحثين والمفكرين المعاصرين في حقل الجيوبوليتيك ان التعددية القطبية التي يشهدها النظام الدولي الحالي تتجه نحو تحقيق توازنات القوى المتعددة والمعقدة التي تتمثل بالسعي الدولي للحصول على القوة الضرورية واللازمة حتى تستطيع تجنب الهزيمة والانكسار اثناء المنافسة والصراعات المسلحة التي تخوضها لتأمين مصالحها، وهو الوضع الذي يؤدي الى دفع الشؤون الدولية باتجاه المنافسة الشديدة بالشكل الذي لا يسمح لقوة ما ان تنفرد بزعامة العالم وتحقيق الهيمنة المطلقة عليه (كابلان ، ٢٠١٦، ١٦) . وهذه المنافسة تعد سبب رئيس لتفجر الصراعات ونشوب حروب الهيمنة في مناطق مختلفة من العالم، لاسيما في ظل الضغوط الاقتصادية، وتصاعد سباق التسلح ، والتطور الهائل في صناعة الاسلحة والتكنولوجيا ، التي يراها البعض لابد منها لإعادة ترتيب القوى العالمية، اذ ان الانتصار والهزيمة يشكلان الوسيلة الوحيدة لإعادة انشاء الهرمية الواضحة لترتيب القوى في المستقبل، تتفق مع التوزيع الجديد لها، مما يترتب عليه اعادة توزيع مناطق النفوذ والاراضي بينهم، حتى تبرز قواعد جديدة تحكم النظام الدولي (غيلين ، ٢٠٠٩، ٢٤٠) ، كما هو الحال في الصراعات والحروب الدولية والاقليمية في العديد من مناطق الكرة الارضية، كالصراع الدولي والاقليمي القائم في اليمن ومضيق باب المندب منذ عام ٢٠١٥، والصراع الدولي والاقليمي القائم في سوريا منذ عام ٢٠١١، والاجتياح الروسي لأوكرانيا منذ عام ٢٠٢٢، وما يشهد المحيطين الهندي والهادي في الوقت الحاضر من صراع وتنافس بين القوى الدولية والاقليمية بما يشبه بالحرب الباردة، من اجل احكام السيطرة عليهما ، باعتبارهما مناطق استراتيجية مهمة تمثل مفتاح السيطرة على اكبر احتياطات العالم من الطاقة، فضلا عن كونهما يمثلان حلقة الوصل بين قارات العالم ، واكثر خطوط الملاحة والتجارة الدولية توجد فيهما، اذ تواجه القوة الامريكية فيهما وهي من احكمت السيطرة عليهما طوال العقود المنصرمة منافسة شرسة من قوى دولية حالية كروسيا والصين واليابان، فضلا عن قوى اقليمية مطلة عليهما كإيران

والباكستان والهند (تنافس القوى الدولية ، ٢٠١٣، ٧) . ومن خلال تتبع مسار هذه النزاعات والحروب نجد انها تمتاز باشتراك القوى الاقليمية الصاعدة فيها، وهذا ناتج عن ضعف القوة المسيطرة التي لم تكن تسمح بها في السابق

، فضلا عن ان البعض منها مازال مستمرا منذ مدة طويلة من الزمن كما هي الحال في الصراع المستمر في اليمن وسوريا والمحيطين الهندي والهادي، ويعود سبب ذلك الى التوازن في معادلة القوة بين القوى المتصارعة ، فضلا عن ان الاطراف المتنازعة لا تنوي التنازل عن مصالحها لحساب الطرف الاخر .

يرى علماء الجيوبوليتيك الجدد انه على الرغم من التحولات والتغييرات التي تصيب النظام الدولي في مراحل تطوره المختلفة، التي تسبب البعض منها في اضعاف المقومات الجغرافية كعوامل لها تأثيرها المباشر في العلاقات الدولية ، ولكن تبقى تلك المقومات بمثابة القوانين الاكثر ثباتا وحسما في تحديد مسار التفاعلات الدولية، فالرغم من ان العولمة قد جاءت بطروحات جديدة وغريبة على المجتمع الدولي التي قللت الى حد كبير من المنافسات الجيوسياسية الدولية بعد انصياع العالم للقوة المسيطرة، ولكن مع بروز الاقطاب الدولية من القرن الحادي والعشرين عادت الجغرافية كعنصر مستمر التأثير، واثبتت من جديد على انها من الممكن قد تم نسيانها في مرحلة زمنية محددة ولكن لم تهزم بعد، بالجيوبوليتيك يبقى هو العلم المعني بدراسة الخصائص الجغرافية للدول التي تحدد سلوكها الخارجي، فضلا عن دراسة الخصائص الجغرافية للمناطق والاقاليم الخارجية، طالما ان الامر يتطلب حفاظ الدول على مصالحها واهدافها وممارسة عمليات النفوذ والسيطرة، لاسيما بعد التطور الكبير الذي تلقاه المقاومين على الارض، وبهذا الصدد اكد بعض الجيوبوليتيكيين الامريكان ان الاستراتيجية الامريكية في مرحلة العولمة تجاهلت العوامل الجغرافية اثناء رسم استراتيجياتها الخارجية وهو ما ادى الى دفعها اثمانا باهظة من حروبها الخارجية وحملة الدفاع عن مصالحها ، كما هي الحال في افغانستان والعراق وحربها ضد الارهاب، فهي كانت قد ضنت ان قوتها العسكرية والتكنولوجية سوف تمكنها من تحقيق السيطرة بسهولة (خشيب ، ٢٠٢١، ١٠٥) .

من خلال ما تقدم نجد ان الدراسات الجيوبوليتيكية تهتم بتحليل الخصائص الجغرافية للدولة التي تحدد سلوكها الخارجي، وتحاول تطوير هذه الخصائص بما تخدم علاقاتها الخارجية، ولهذا وان كانت قد اتهمت بارتباطها بالصراعات الدولية والحروب، بسبب لجوء الدول المتنافسة اليها لتقييم درجة قوتها التي تنعكس على استراتيجياتها التوسعية، الا انها في الحقيقة ليس لها علاقة باتجاه الدولة الاستعماري، فهي مجرد علم يوفر الحقائق والمعلومات المطلوبة التي تعتمد عليها استراتيجيات الدولة، لذلك فهو يحظى بالجوانب الايجابية حتى لدى الدولة النامية، فهو ضروري لتحليل مقوماتها الجغرافية التي تحدد بضوئها سياستها الخارجية بما تخدم مصالحها بعيدا عن الدخول في فوضى التنافس والحروب.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

١. ارتبط علم الجيوبوليتيك باستراتيجيات القوى الدولية الكبرى الخارجية ما بين الحربين العالميتين ومرحلة الحرب الباردة في النظام الدولي المتعدد الاقطاب، المبني على المنافسة الشرسة والصراعات المسلحة، فهي رأت فيه بأنه العلم الذي يوفر لها تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في صناعة قوتها التي تنعكس على سياستها الخارجية وطبيعة الدور الذي تؤديه في علاقاتها الخارجية، وطالما انها تهدف الى توسيع مناطق النفوذ فان الامر يتطلب دراسة الخصائص الجغرافية للمناطق والاقاليم الخارجية حتى تسهل عملية وضع النظريات والاستراتيجيات اللازمة من اجل السيطرة عليها.

٢. جائت العولمة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة عام ١٩٩١ بأطروحات جديدة لم تشهدها البشرية في القرون السابقة توافقت مع النظام الدولي الاحادي القطبية. فبعد ان اصبحت الولايات المتحدة الامريكية القوة المسيطرة عالميا بسبب تفوقها البارز على كافة الاصعدة، اتبعت استراتيجيات الغاية منها جعل العالم يسير بحسب ارادتها بما يخدم مصالحها، واعلنت عن نفسها قائدة للعالم بعد غياب المنافسة من القوى الدولية، وعن استعدادها لتدمير اي قوة مهما كان حجمها تحاول منافستها على مركز الصدارة العالمية، وهي تستطيع تحقيق مصالحها في اي بقعة من العالم، ونتيجة لذلك تراجعت كثيرا الدراسات الجيوبوليتيكية التي تعتمد على تحليل العوامل الجغرافية.

٣. مع بداية الالفية الجديدة حصلت تغييرات جوهرية ومؤثرة في النظام الدولي والعلاقات الدولية، تمثلت بصعود قوى دولية اصبحت منافسة للقوة المسيطرة على الريادة العالمية كروسيا والصين والاتحاد الاوربي، واصبحت هذه القوى اقطاب دولية مؤثرة لها حضورها المميز في صياغة التفاعلات الدولية ، فضلا عن بعض القوى الاقليمية الصاعدة التي وان كانت لم تصل الى مستوى الاقطاب الدولية ولكنها غدت مؤثرة في تفاعلاتها الجيوسياسية الاقليمية.

٤. ان عودة التعددية القطبية في النظام الدولي عاد الى الاذهان التنافس الشرس والصرعات المسلحة بين القوى العالمية، واستراتيجيات الليبرالية المبنية على انتهاك حقوق الدول وفرض السيطرة عليها، لذلك كان لزاما التغيير في الاستراتيجيات الخارجية لهذه القوى لتكون اكثر انسجاما مع المرحلة الراهنة، وتستطيع تحقيق اهدافها الاستراتيجية، لذلك اصبحت الحاجة ملحة لدراسة الخصائص الجغرافية للمناطق والاقاليم الخارجية، فضلا عن دراسة وتطوير المقومات الجغرافية للدول التي يرتكز عليها سلوكها الخارجي، وبالتالي عادت الدراسات الجيوبوليتيكية من جديد بعد ان رأت القوى الدولية والاقليمية الصاعدة ان تحليلاتها توفر لها ما تريد، وهي ضرورة لابد منها في زمن المنافسة والصراعات المسلحة وتوسيع مناطق النفوذ والسيطرة على المواقع الاستراتيجية .

ثانيا: المقترحات

١. على الرغم من ان الدراسات الجيوبوليتيكية اصبحت ملازمة لاستراتيجيات التنافس الدولي الشديد والصراعات المسلحة، لاسيما في ظل تعدد الاقطاب، ولكنها بالوقت نفسه تقدم خدمات جليلة للمجتمعات، فهي توفر التحليلات والمعلومات المطلوبة عن الخصائص الجغرافية لكافة الدول والاقاليم، فضلا عن مساهمتها عن وضع الاستراتيجيات المناسبة لتطوير المقومات الجغرافية التي تنعكس على سلوك الدولة الخارجي وعلاقتها الدولية، وهي من توفر اساسات وضع النظريات والاستراتيجيات الجيوسياسية اللازمة لكل مرحلة زمنية، لذلك فمن الممكن ان يكون لها دور ايجابي اذا ما استثمرت في الاتجاه الصحيح ، وابعادها عن الشبهات التي رافقتها بارتباطها بالصراع الدولي .

٢. طالما ان التنافس والصراع المسلح قائم في كل مرحلة زمنية بين القوى الدولية والاقليمية، وما يولده من مخاطر كبيرة تهدد جميع الدول والشعوب، لذلك فأن انشاء مراكز بحثية جيوبوليتيكية تهتم بالدراسات والتحليلات الجيوسياسية تعد ضرورة لابد منها في جميع الدول، لاسيما الدول النامية، حتى تكون على اطلاع دائم عن استراتيجيات القوى الكبرى التي تستهدف السيطرة عليها ونهب خيراتها، ووضع الخطط اللازمة لمواجهتها، فضلا عن ما توفره من دراسات تسهم في تطوير العوامل والمقومات الجغرافية لهذه الدول تصب في مصلحة بناء قوتها وسياستها الخارجية.

٣. يجب ان تتوفر دراسات جيوبوليتيكية معاكسة في الدول النامية، مدعومة من قبل حكومات هذه الدول، طالما انها مهددة بالضغوطات المستمرة من قبل القوى المتصارعة، حتى تستطيع تحديد مسار سياستها وعلاقتها الخارجية بما يخدم مصالحها واهدافها، وتسهم في توفير الاستقرار لها في كافة الاصعدة، ومن ثم خلق فرص تحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها.

المراجع العربية

١. اعياد عبد الرضا، ومسلم مهدي علي الخويلدي، (٢٠١٥)،النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة اسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢١، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ص ٢٩١-٢٩٩.

٢. برهان غليون،(٢٠٠٥)، العولمة واثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم الى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، المنعقد في بيروت (١٩-٢١) كانون الاول ٢٠٠٥، ص ٣.

٣. البشير حسين منينة، وبن خلاف حنان،(٢٠١٦)، الجيوبوليتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة – الاستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، ص ٣٦.

٤. تنافس القوى الدولية في المحيط الهندي وتأثيره على اليمن،(٢٠١٣) ، بحث منشور على موقع مركز ابعاد للدراسات والبحوث ،ص٧، الموقع الالكتروني strategies<https//abaadstudies.org،topic

٥. جعفر بهلول جابر الحسيناوي، (٢٠٢٠)،التنافس الدولي على منطقة اسيا الوسطى الاستراتيجية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٣-٣٤، السنة الثامنة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص ١٩٧.

٦ . جعفر حسن عتريسي،(٢٠٠٣)، فوضوية العالم وميزان القوى، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٢٦٦.

٧. جلال خشيب،(٢٠٢١) ، الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلد ١٩، العدد ٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص٥١٠ .

٨. جمال شوقي، (٢٠٢٠)، قراءة في الجيوبوليتيك والسياسات الدولية العصرية – حواف حادة وزوايا هشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دمشق، سوريا، ص ٨.

٩. جواد صالح مهدي النعماني،(٢٠١٥)، تقييم جغرافي لاستراتيجية الامن القومي العراقي (٢٠٠٧ – ٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ص ١٤.

١٠. حبيب البدوي،(٢٠١٨)، اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة: استراتيجية المحيطين الهندي – والهادي – منطقة حرة مفتوحة، مركز الفيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، السعودية ، ص ٨.

١١. حرز الله محمد،(٢٠٢٣)، وجعبوب محمد، المنظور الجيوبوليتيكي لمبادرة الحزام والطريق الصينية (وفق نظرية ماكيندر، ونظرية ماهان)، مجلة ابحاث، المجلد ٨، العدد ١، جامعة الحديدة، اليمن ، ص ٤١٧.

١٢. حيدر علي حسين،(٢٠١٧)، نحو قطبية جديدة في النظام الدولي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد ١٤، العدد ٥٧، الجامعة المستنصرية ، ص ٢٢.

١٣. روبرت غيلبن، (٢٠٠٩)، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، لبنان ، ص ٢٤٠.

١٤. روبرت كابلان،(٢٠١٦)، انتقام الجغرافيا – ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة ايهاب عبد الرحيم علي، منشورات عالم المعرفة، الكويت ، ص ١٤.

١٥. زيغنيو بريجنسكي، (١٩٩٩)، رقعة الشطرنج الكبرى – السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة وطبع مركز الدراسات العسكرية، بيروت، لبنان ، ص ٣٣.

١٦. سعدي كريم سلمان،(٢٠١٨)، العلاقات الاوربية – الامريكية في القرن الحادي والعشرين – تنافس ام مشاركة؟ ، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٥، جامعة بغداد ، ص ٧٩.

١٧. شوقي عرجون،(٢٠٢١)، الروافع النظرية والركائز التأسيسية للجيوبوليتيك النقدية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٥، العدد ٢، جامعة المسيلة، الجزائر ، ص ٧٧١.

١٨. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب،(٢٠٢٠)، الجغرافية السياسية (العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة)، ط١، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ص٣٩

١٩. عبير رمضان ابو عزة،(٢٠٢٢)، مفهوم العولمة نشأتها التاريخية ومراحل تطورها، مجلة الجمعية الليبية لعلوم التربية، العدد ٢، كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا ، ص ٥.

٢٠. فؤاد حمه خورشيد،(٢٠٠٩)، الجيوبولتكس المفهوم والتطبيق، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص٩١.

٢١. كاظم هاشم نعمة،(٢٠٢٠)، المحور الجيوبوليتيكي العربي – الاسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي – نحو مقاربة جديدة، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٣، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ص ١٦.

٢٢. كمال بوناب،(٢٠٢١)، الجيوبوليتيك الكونفوشوسي: تطورات الصين الجيوبوليتيكية للحرب الامريكية على الارهاب، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص ١٧٤.

٢٣ . محمد عبد السلام،(٢٠٢٠)، الجغرافية السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة نور، القاهرة، مصر، ص ٨٦٨.

٢٤. محمد عبد السلام،(٢٠١٩)، الجيوبوليتيكا – علم هندسة السياسة الخارجية للدول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ص ٢١٩.

٢٥. معن عبد العزيز الريس،(٢٠١٤)، الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، مصر، ٢٠١٤، ص ٩٣.

٢٦. محمد طي،(٢٠١٩)، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان، ط١، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان ، ص١٧.

٢٧.م حمد محمود ابراهيم الديب،(٢٠٠٨)، الجغرافية السياسية – منظور معاصر، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ص٦٥

٢٨. هانس بيترماتن،(١٩٩٨)، وهارالد شومان، فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت ، ص ٥٦.

٢٩. يامن خالد يسوف، (٢٠١٠)، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص ٩٢.

المراجع الاجنبية

1. Gohn.S، Geopolitical Realities and United States Foreign Policy in Political Geography، Oxford University Press، U.SA، 2003، P.33.
2. Ciro.E.Zoppo; Charles Zorgbibe، On Geopolitics; Classical and Nuclear Dordrecht Springer Netherlands، 1985،P.92.